# سلام لبيروت

نواف التميمي

كأن شياطين الأرض والسماء اجتمعت على هذه الـ«بيروت». لا تخرج من محنةٍ حتى تسقط تحت وابل من المصائب. ومصائب بيروت لا تأتي فرادى، بل حزم مرصوصة. ترميها الحرب الأهلية في بحر من الدماء، تقاتل طوائفُها طوائفَها، تشتبك حاراتها مع حاراتها، وتفصل متاريس النار بين شوارع التنظيمات وزواريب العصابات. تخرج المدينة من ركام حربٍ أهليةٍ طويلة، تشرّع أبوابها والنوافذ لهواء جديد، لكن استراحة المتحاربين لا تطول، تعود المتاريس إلى الشوارع، تصل يد القتل إلى رئيس الجمهورية، لا ينجو من الموت رئيس حكومة، يسقط بالرصاص والديناميت وزراء وإعلاميون ومواطنون، يجري نهر الدم من جديد، وتتراكم الجرائم الفالت مرتكبوها من العقاب. تنهش طوابير الفاسدين من الساسة وأمراء الطوائف المزمنة ما تبقى من لحم بيروت العاري. يتصارع هؤلاء على كل شيء، على النفوذ والسلطة والمال والإعلام، وحتى على عطاءات الزبالة. يتقاسم أصحاب السيادة والمعالي والفخامة ما بقي من لبنان، تاركين للمواطن المسكين الهم والغم وملح الغربة. وكأن هذا لا يكفي ليُطفئ ما تبقى من أنوار المدينة، يتكالب الأغراب على لبنان، تحمي دول الإقليم زعامات الأقاليم، تقسم لبنان إلى خنادق تموّلها فنادق، ويُشوى أهله على جمر من الاقتتال البارد على كل شيء، من منصب رئيس الدولة، الذي شغله الفراغ غير مرة، إلى حاكمية مصرف لبنان الخالي من المال أصلاً.

يهجم العهد الجديد على قوت الفقراء، يحجز أموالهم التي جنوها من تعب الغربة وعذاب الفراق، يحاول هؤلاء إنقاذ ما تبقى من البلد في ثورةٍ سلميةٍ تطالب بسقوط أساطين الفساد وحماته، «كلن يعني كلن». يتحالف فيروس كوفيد 19 المستجد مع فيروسات بشرية مستشرية تنخر خشب الأرز من جوف حتى يسقط حطباً للنار. يستقوي تحالف شياطين الأرض والسماء على تفريق وحدة شعب الثورة الناهضة من الهرمل إلى جيوب الجنوب، وتخمد نار الثورة، ولو إلى حين. وأخيراً تنفجر بيروت، يغطّي الغبار جبهتها العالية، ويجري نهر الدم من جديد، يتباكى ساسة الفساد على المدينة الجريحة، ويعلنون المدينة «منكوبة»، وكأنها نُكبت للتو؟ ألا يدري هؤلاء أن بيروت منكوبة بهم منذ عقود، منذ باعها ساستها سماسرة الدم والبارود. بيروت منكوبة بطبقة سياسية حاكمة فاسدة، ظالمة، ومنكوبة بطوابير مليشيات من حرّاس الحرب ومصاصي الدماء. منكوبة بفيالق من السُرّاق المتأنقين بالألقاب وربطات العنق والنياشين. قبل عام تقريباً، بُثت حلقات مسلسل «هوا أصفر»، إنتاج سوري لبناني مشترك، تحكي قصة شاب يريد بناء إقطاعية من الأطيان والسلاح، يتاجر في المخدرات والسلاح والتهريب، يحرق مساحاتٍ شاسعة من أشجار الأرز حتى يتملك الأرض ويبني عليها عقارات للبيع، يحاول الاستيلاء على شاطئ بيروت، يقتل ويُعذّب من أجل السلطة والمال، ويستمر حتى يُقتل في اقتتال مع خصومه الطامعين بالتفرد بالذهب والسلطة. بالأمس، ومع الغبار الأصفر الذي غطّى بيروت، عادت للذاكرة تفاصيل ذلك العمل الدرامي الذي يحاكي حال لبنان، المضرّج بالدم والغبار المسموم.

وإن كانت في محن لبنان من بارقة أمل، فهي أن لبنان الأمل سيعود، سيحلق طائر الفينيق من وسط الركام، سينهض الشعب لينفض عن وجه بيروت غبار سنواتٍ عجاف تجرَّع فيها الناجون من لظى الحروب كؤوس الذل والعوز للخبز والكهرباء، حتى صار الموت آخر مُناهم، والهجرة أقصى أمنياتهم. سنوات صفراء تعالت فيها طبقات الفساد على جبال لبنان، وتمدّد الخراب حتى فاض. ساد تجار الحرب، وسطا سادة الفساد على مقدّرات البلد، توارثوا الشعب كما إقطاعيات أجدادهم، لم يتركوا للناس إلا حطام وطن. سيعود لبنان، ولو بعد حين، إلى أهله، وتعود فيروز لتهدي سلاماً وقبلاً لبيروت، وللبحر والبيوت، ولشعب يغني في ساحات الثورة، وإنْ بصوت مبحوح، ينفض الغبار الأصفر عن وجه بيروت، المُغبر بساسةٍ ملوثين، بلوثاتهم المزمنة. ستعود الساحات إلى الثوار على امتداد لبنان حتى يفنوا «كلن يعني كلن»، ولا يبقى إلا لبنان الكرامة والشعب العنيد.

# تاج الوباء صديق الديكتاتوريات

عمر الشيخ

أثقلني صندوق الرسائل في هاتفي بمقالات وفيديوهات عن «المؤامرة» المعتبرة التي تقودها أطراف من الأرض أو خارجها (...) لتغيير النظام العالمي، بحربٍ إعلاميّة سوف تضحّي بمئات آلاف من البشر، لترسيخ بنية سياسيّة دوليّة تتناسب مع مصالح من «يسيطرون على العالم». أقرأ بعضها، ولكن لا معنى أن نعرف ما إذا صُنع فيروس كورونا في مختبرات بشريّة، أم من تفاعلات فطريّة في ضاحية صينيّة تأكل كلّ ما يدبّ على الأرض من كائنات حيّة، تقريباً! لأنّ الكارثة وقعت، وها هي تحصي مزيدا من الضحايا، وتعيد رسم السلوك الاجتماعيّ العام على كوكب الأرض، بملامح هيمنة إجباريّة على حركة البشر، تبدأ بالتباعد الاجتماعي، وتنتهي بكمّ الأفواه وعدم لمس الآخر.

ثمّة مقارنات لعدد الوفيات في العالم سنويّاً جرّاء السل والملاريا التي تتجاوز سنويّاً المليوني شخص خصوصاً. وتجاوز عدد ضحايا كورونا في العالم نصف مليون خلال سبعة أشهر، الأمر الذي دفع دولا إلى رفع حظر التجوال تدريجيّاً، بعد محاولات احتواء انتشار هذا الفيروس، خوفاً من تداعي الاقتصاد أكثر نحو الهاوية. والسؤال هنا الذي لا تجد له جواباً: لماذا لم يكن النظام الصحي في دول كبيرة، مثل الولايات المتحدة، قادراً على ترتيب خطة احتياطيّة لوباءٍ قد يصيب العالم، وهم السبّاقون، حسب معرفتنا، بالمواكبة الطبية؟

تبادل الاتهامات بين الدول بتحمّل مسؤولية انتشار كورونا لا يعدو كونه تلاسنا سياسيا، إذ وحتى اللحظة لم يجدوا دواءً يكافح هذا الفيروس بينما تعود الحياة إلى طبيعتها بفرض أنظمة صارمة على التباعد بين الناس وعدم التجمّع، والسؤال: إذا كانت إمكانيّة الشفاء مقدّرة اليوم بشكل واضح، وكانت معايير النظافة والاعتناء بالذات أفضل وقاية، فكيف خسر العالم نسبا كبيرة من اقتصاده؟

ثمّة إدارة إعلاميّة واضحة استثمرت في ترتيب الخصومات السياسيّة مضحية بالبشر، سواء لجهة التدجين وضبط حركتهم، أو لجهة الرعب الذي قتل جهلاً أكثر. وكأنّ الطبيعة أيضاً تواطأت مع الإدارات السياسيّة، فامتدّ الشتاء مثلاً في مكان، كجزيرة قبرص، إلى مطلع يونيو/ حزيران، وغاب الصيف الذي يكون عادة بدرجات حرارة تتجاوز الأربعين منذ منتصف مايو/ أيار حتى أواخر شهر يوليو/ تموز، وتراجعت السياحة إلى مستويات متدنية في العالم، وأصبحت البشريّة تحت وطأة خوفها منصاعة لنهاية أثقلت كاهل الوعي بملايين المشاهد المخيفة للنهاية. كانت اللامبالاة قرصاناً يطيح العقول عبر الشاشات، مدافن لا حدود لها، ومعسكرات إسعافيّة لرعاية المصابين، وظائف وأعمال تتساقط، ودول تضبط خصوماتها السياسيّة الداخليّة تحت هذه الكارثة، فيما دول عربيّة مثل مصر تعتّم على الضحايا وتغرق في ديونها وإفقار الشعب!. أجل الأخير هو من كان يحتاج للتوعية في العالم، في البلدان العربيّة، في أوروبا وآسيا والأميركيتين. لم تفرق بينهم قوة فتك «كوفيد 19»، لم تطلب منهم جوازات سفرهم ولا رخص الإقامة والمؤقتة. لم تنتظر حسماً عسكريّاً أو حلولاً سياسيّة لتضع الجميع على محكّ الهاوية، وما النتيجة؟ عادت المظاهرات إلى الشوارع مع كمّامات على الوجه، وتعاظمت العنصريّة في مشهدٍ أشعل العالم توتراً! وفي المحصلة، القرار بيد الشارع، مهما كانت أشكال المؤامرات المزعومة، ولا تزال الإصابات تتضاعف. نظرة شاملة على ما يصل إلينا من المشهد المغلق في مدن لا أضواء فيها ولا كاميرات. هناك ارتباكٌ غير مبرّر للموت، وفرضيّات مؤامرة تغطي تجارب فاشلة في إدارة الأزمات. ومع موسم جديد من الإصابات، بدأ قبل أيام في دول اعتبرت أنّها سيطرت على الانتشار، نسمع أخباراً عن رفض مستشفيات ومصحّات ومراكز رعاية استقبال عشرات آلاف من المصابين، فالغاية أن تتعلّم الشعوب سماع كلمة السلطة حتى لو «بالنظافة عن بعد»، لأنّه لا فرق بين الوباء والديكتاتور. كلاهما يحتاج مواجهة حادّة، ووعيا بلا حدود.

(كاتب سوري)

# تحالفات واتفاقات انفصالية سورية

محمود الوهب

كلما مرَّ بنا، نحن السوريين، حدث ما سيّئٌ يوجع بلادنا، لا نستحضر صورة بشار الأسد الذي، برعونته، حوَّل حياة السوريين إلى جحيم، بل غالباً ما نذهب إلى أفعال أبيه سيئة الذكر، ولعلَّ الأسوأ فيها وصيته بتولية ابنه الحكم لمتابعة إذلال الشعب السوري ونهبه، والأهم التغطية على الجرائم التي ارتكبت في ذلك العهد. أما سوءات الأب فكثيرة، لا يسمح المقام بذكرها أو المفاضلة فيما بينها، ولكن ستأتي المقالة على واحدة منها في سياق الحديث عن «إعلان جبهة السلام والحرية» الذي صدر في الجزيرة السورية في 28 الشهر الماضي (يوليو/ تموز).

اليوم وقد كثُرَتْ البيانات السورية/ السورية، والإعلانات والأحزاب والتيارات، وكثرت التحالفات والاتفاقات، بينما المأساة السورية سائرة بخطو بطيء وتعقيد أكثر! وكأنما هؤلاء الذين انخرطوا في الثورة السورية، أو تنطعوا لقيادتها، يجهلون ما رموا إليه من سعيهم أو أنهم أخطأوا الطريق، إذ رأوه ارتماءً في هذا الحضن أو ذاك من أحضان كثيرة فتحت لهم، فكانوا في سعيهم هذا والنظام الذي عملوا على إسقاطه سواء. وإذا كانت بعض تلك المشاريع قد جاءت إضاءات، رغب إليها مثقفون وطنيون دونما أي خلفيات، لعلها تقود إلى توافقات بين السوريين، فإنَّ بعضها الآخر يخفي وراءه ما يخفيه، ومنها «إعلان جبهة السلام والحرية» في منطقة الجزيرة السورية الذي صدر عن أربع مجموعات معارضة: المجلس الوطني الكردي، تيار الغد (أحمد الجربا)، المنظمة الآثورية، المجلس العربي للجزيرة والفرات.. ومجرد إعلان تحالف مناطقي يعني أنه بعيد عن الروح الوطنية السورية، وروح المواطنة التي يطمح إليها السوريون في إطار وحدة الأرض والشعب السوريَيْن. فهل يمكن لمنطقة الجزيرة أن تشكل كياناً مستقلاً بذاته؟! تحمل دعواتٌ كهذه، في عمقها، التقسيم، وإن على المدى البعيد. وعلى الرغم من أن البيان الصادر باسم «إعلان جبهة السلام والحرية» حاول أن يصوغ عباراته بدقة، إلا أن الروائح الانفصالية تفوح من مفرداته وأناقة عباراته التي تقول بمفهوم اللامركزية السياسية، فما الذي يعنيه هذا المفهوم؟ اللامركزية مفهوم في الإدارة، وهو مطلب ديمقراطي سوري يسمح لمجالس المدن والبلدات التصرّف بما يتوافق مع خصوصيتها التنموية في إطار الدولة الواحدة.. كذلك أكد البيان على «هوية الشعب الكردي»، وكأن سورية هويات تغاير في مفهومها الهويةَ الوطنية السورية. أليس الكرد قوماً سوريين؟! نعم لهم لغتهم الخاصة، ولهم بعض عادات وتقاليد تغاير جزئياً عادات باقي السوريين وتقاليدهم، وهذا طبيعي، وهو موجود حتى ضمن المدن الكبرى الواحدة.

اللغة جزء من الهوية، وقد حُرمَ الكُرْدُ وغيرهم من لغاتهم المكتوبة في المدارس حيث يوجدون، وهذا يمكن حله في إطار نظام تعليمي/ ثقافي يأخذ في حسابه تعدّد الطيف السوري، ويحل كما حلت مسألة اختلاف الأديان في المدرسة الواحدة.. وهو، في النتيجة، حالة إغناء للهوية السورية بكاملها، فبعض هذه اللغات في أصل تكوينها متقاربٌ، وثمة تاريخ مشترك بين اللغات العربية والسريانية/ الآشورية في الجزيرة، وكذلك الآرامية الأم، في ريف دمشق (معلولا). وجميعها عند جذر اللغات السامية.

أما بيت القصيد ففي المنطقة التي استقل بها الأميركان في خضم اختلاط الأحداث المأسوية، ليكون لهم نصيب في الكعكة السورية، فقد وجدوا في حزب الاتحاد الديمقراطي متكأ مناسباً لهم. ولا تخفى أصابع بعض العرب في تحريض زعماء العشائر كـ«تيار الغد» الذي يقوده الرئيس السابق لأئتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، أحمد الجربا، إضافة إلى بعض زعماء العشائر. ثمَّ إنَّ هذا الكيان «جبهة السلام والحرية» غير متكافئ في مكوناته وعناصره، ففي وقتٍ يشكل الكرد فيه طرفاً موحداً، يدرك تماماً ما يرمي إليه في الجزيرة السورية كلها، وقد سبقت ذلك مباحثات كردية كردية جاءت على حق تقرير المصير وغنى المنطقة بالثروات النفطية والزراعية. وفي المقابل، لا يوجد طرف متماسك يكافئ الجانب الكردي، على الرغم من أن صراعاً متوقعاً قد ينشأ بين «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) والمجلس الوطني حول من يمثل الكرد. أما العرب فمجموعتان تمثلان أنفسهما، وقد رُكِّبتا لهذا الغرض، وواضحٌ أن الطرف الآثوري لا يمكن أن يكون نداً لأحد! وذلك كله بعيد عما يحتاجه السوريون، وهو صوت سوري موحد، يحمل خطاباً ديمقراطياً أمام العالم، ويستردّ، في الوقت نفسه، حقوق كل الأطراف التي تأثرت بحكم حزب البعث، فتصحيح أخطاء النظام السابق لا يعني تغييراً في الجغرافيا أو الديمغرافيا السورية، وإلا كان مدّعو الثورة وجهاً آخر للنظام.

> يأتي اليوم التهديد الأكبر بتقسيم سورية من جهة الجزيرة وحزب العمال الكردستاني، بعيداً عن رأي السوريين

وإذا كان هذا الإعلان بعربه وكرده، وبقية الموقعين عليه، يمهِّد للانقسام، فإن الاتفاقية التي وقعت بين حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي)، بشخص قائد قوات سورية الديمقراطية (قسد)، مظلوم عبدي، وشركة «ديلتا كريست إينرجي» الأميركية لاستثمار النفط السوري في الجزيرة السورية هي الأسوأ، ومن هنا بالذات سوأة حافظ الأسد الكبرى، وهي رعايته في وقت مبكر (1979) حزب العمال الكردستاني في سورية ولبنان، وتأمين مستلزماته المدنية والعسكرية، بغرض إزعاج تركيا أولاً، وللوقوف بوجه الأحزاب الكردية الأكثر اعتدالاً، وكذلك في وجه الشيوعيين الذين تبنوا حقوقاً ثقافية للأكراد السوريين. ولكن حافظ الأسد طرد رئيس الحزب، عبدالله أوجلان، حين هدّده الأتراك بدخول المنطقة، حيث تنطلق عناصر الحزب، وثمّة من قال إنهم دخلوا من نقطة غازي عنتاب، ما دفع الرئيس المصري في حينه، حسني مبارك، إلى التوسط وتوقيع بين الطرفين، وتوقيع اتفاقية أضنة التي قبلها الأسد كما وضعها الجانب التركي.

استمر بشار الأسد في التعاون مع الحزب (اللغم) ذاته، وزاد في تعاونه، بل اعتمد عليه لدى تفجر الأوضاع السورية، متخلياً له عن بعض المناطق السورية لحمايتها من فصائل المعارضة، معتبراً إياه حليفاً، وتعامل معه كما مع «داعش» (شراء النفط والقمح..). واليوم يأتي التهديد الأكبر بتقسيم سورية من جهة الجزيرة وذلك الحزب، بعيداً عن رأي السوريين، كل السوريين، فهل يفعل النظام شيئاً ويذهب إلى حل سلمي وفق قرار مجلس الأمن 2254، وينهي المأساة التي بدأها منذ نحو عشر سنوات، أم أنه يتمثل بيت المتنبي: من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت إيلام..؟

(كاتب سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

# كل هؤلاء مسؤولون عن الكارثة

معين الطاهر

بيروت مدينة الحياة والحرية والثقافة والجمال، ومدينة كل من عجز عن تنسّم هواء الحرية في بلده فلجأ إليها لتنعشه بنسيمها. بيروت التي عصفت بها حروبها الأهلية، وزعامات طوائفها وخلافاتهم، قبل أن تهبّ عليها عاصفة النترات، فتحيل مرفأها ركامًا في لحظات، وتقتل وتجرح آلافا من أبنائها، وتجعل زهاء 300 ألف منهم بلا سقوف تؤويهم. بيروت العاصمة العربية الأولى التي استباحها الإسرائيليون، لكنها أيضًا الوحيدة التي أجبرتهم على الانسحاب من أرضها من دون اتفاقات مذلة وشروط يفرضها المحتل. بيروت التي اجتاحتها المحاصصة الطائفية، وتقاسم خيراتها فساد زعمائها، ليتركوا شعبَها بلا كهرباء ولا ماء ولا هواء، ثم ليأتي التفجير مساء الرابع من أغسطس/ آب الحالي فيكشف كل مستور، ويبدأ فصل جديد في حياة مدينةٍ تنهض دومًا من تحت الركام لتغدو أجمل وأحلى.

من المسؤول عما حدث في بيروت؟ ودمها، كما كان يفعل العرب وما زالوا، موزّعٌ على جميع القبائل، وقبائل بيروت يختلف عوامها ويتناحرون، ويتفق زعماؤها على نهبها واقتسام مغانمها... بدايةً نتهم الصهاينة بتفجير مرفأ بيروت، وإنْ لا يعفي هذا الاتهام غيرهم من مسؤولياتهم السابقة عن وصول المدينة إلى هذه الحال، أو اللاحقة في تقاعسهم عن الإصلاح والتغيير، ونفض غبار الجوع والفساد والطائفية عنها تحت ذرائع شتى. الصهاينة متّهمون، ولسان حالهم يقول «كاد المريب أن يقول خذوني»، ويعزّز هذا الاتهام التصريحات المتعجلة عن رغبتهم بتقديم مساعدات إنسانية، وإضاءة العلم اللبناني على واجهة مبنى بلدية تل أبيب، في محاولة للخروج من دائرة الشبهات، بارتداء الذئب ثياب الحمل. لكن التسريبات أن هذا الحادث مفتعل، وناتج عن قنبلة أو هجوم، أخذت تتلاحق، منذ أطلق الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تصريحه ساعات بعد وقوع الانفجار، إن جنرالاته الكبار يعتقدون أن هجومًا قد حدث. وعلى الرغم من نفي وزارة الدفاع الأميركية لاحقًا أن أحدًا من الجنرالات صرّح بذلك، فإن وزير الدفاع أكد أن الولايات المتحدة تحقق في الموضوع. ثمة أخبار كثيرة، زائفة، عن غارة جوية أو صاروخ، وهذا مستبعد في عصر الأقمار الصناعية التي تراقب كل شيء، فإن أخفته الأقمار الصناعية الأميركية فهنالك مثيل لها، أوروبيًا كان أم روسيًا أم صينيًا، وجميعها لا تترك شاردة ولا واردة من دون رصد وتسجيل. من جهة أخرى، يجمع خبراء المتفجرات على صعوبة أن تنفجر نترات الأمونيا بفعل حريق، إلا في ظروف معينة، وتحت ضغط كبير، فهي تحتاج إلى صاعق للانفجار، وهو ما قد تتكفل به عبوة ناسفة صغيرة لن يعجز عملاء إسرائيل عن زرعها في المكان، أو توجيهها إليه عبر درون تُطلق من مكان قريب.

ثمة تسريب آخر لافت في موقع «تيكون عالم» العبري (من سياتل في الولايات المتحدة)، لمدوّن يُدعى ريتشارد سليفرشتاين، يدّعي أن مصدرًا مهمًا أعلمه أن إسرائيل استهدفت مستودعًا لحزب الله بعبوة ناسفة، لكنها لم تكن تعلم بوجود كمية النترات بالقرب منه. وأغلب الظن أن هذه محاولة استباقية من إسرائيل للتنصل من تحمّل تبعات جريمتها في حال اكتشافها، بادّعائها أنها كانت تستهدف هدفًا صغيرًا، لكن وجود النترات التي تدّعي عدم علمها بأمرها هو ما أدى إلى الكارثة، وهو ما يفسّر أيضًا تصريحات ترامب الأولى، حيث العادة أن تبلّغ إسرائيل الولايات المتحدة مسبقًا عن نيتها القيام بأعمال هجومية، قبل أن يتم التراجع عن التصريحات بعد اكتشاف حجم الكارثة.

يستدعي هذا الاتهام تحقيقًا جدّيًا يقوم به مختصون وفنيون، يتجاوز إطاره التحقيق الشكلي الذي أعلنت عنه الحكومة اللبنانية، وقضى بوضع أمناء السجلات والمستودعات في الإقامة الجبرية في منازلهم. وعلى أهمية ذلك، فإن التحقيق الأهم هو معرفة كيف حدث الانفجار، ومن الذي تسبّب فيه، ووضع العدو الصهيوني في مقدّمة المتهمين، ومن يعيق مثل هذا التحقيق أو يرفضه إنما يضع نفسه في دائرة الشبهات. ثمّة مسؤولون آخرون ينبغي الانتباه إليهم، فمن العار أن يتحمّل المسؤولية مدير لمستودع، أو كاتب للسجلات، بدعوى أنه لم يتابع، بما في فيه الكفاية، هذه البضاعة المخزنة منذ عام 2014. خلال هذه الفترة، تعاقبت على لبنان حكومات عدة، وتغير وزراء الدفاع والداخلية، ومدراء الأمن، والمخابرات، والاستخبارات، والجمارك، والقضاة، وهؤلاء يشملهم الطيف السياسي والطائفي كله. ومعلوم أنهم، أي الطوائف ومليشياتها، والأجهزة الملحقة بها وتقع ضمن نقاط نفوذها، يتقاسمون جميعًا غنائم المرفأ، ويتنازعون السيطرة عليه، وعلى التحكّم بمقدراته. فهؤلاء هم الذين يجب أن يشملهم التحقيق حول الإهمال. ثمة مسؤولية أدبية تتعلق أيضًا بالمقاومة اللبنانية التي سبق وأن هددت باستهداف حيفا، وما بعد حيفا، ولمّحت مرارًا إلى مستودعات المواد الكيميائية في ميناء حيفا، ما دفع قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية التي أخذت هذه التهديدات على محمل الجد إلى إخلاء الميناء من هذه المواد، ومن ضمنها مستودعات نترات ضخمة. فرحنا يومها بهذه التصريحات، بقدر صدمتنا اليوم بوجود 2750 طن نترات في ميناء بيروت، منذ أكثر من ستة أعوام!

> عار أن يتحمّل المسؤولية مدير لمستودع لم يتابع بضاعة مخزنة منذ 2014

(كاتب فلسطيني)



# اتفاق الرياض اليمني وتنافس الحواة

بشرى المقطري

من النتائج الكارثية المترتبة على التدخل الإقليمي في اليمن مصادرة القرار السياسي اليمني لصالح الفاعلين الإقليميين، بحيث أفرغت الساحة السياسية من قوى يمنيةٍ كان من الممكن التعويل عليها في صناعة خيار وطني، بما في ذلك حل الصراعات البينية، إذ نجحت القوى المتدخلة في اليمن في تحويل القوى المحلية إلى وكلاء منزوعي القرار، وإنْ صدرتهم سياسياً، ومكّنتهم من تكريس سلطاتهم، فبعد إنضاجها دورات صراع بينية في إطار الحرب الشاملة ضد جماعة الحوثي، دفعت السعودية، بمعية حليفها الإماراتي، القوى المحلية إلى خوض معارك السيطرة لفرض سلطات أمر واقع موازية للسلطة الشرعية. وبتفتيتها السلطة الشرعية، ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، اتجهت السعودية إلى شرعنة مخرجات إدارتها الصراعات البينية في معسكر الشرعية ومنافسيها، من خلال فرض صيغة سياسية لإدارة السلطة في جنوب اليمن، بما يضمن بقاءها وصية على القرار السياسي اليمني.

لا تحقق الحلول الفوقية القادمة من خارج التوافقات المحلية شراكة متكافئة، ومن ثم لا تخدم فرص إحلال السلام على المدى البعيد، ولا تخرج آلية «تسريع» تنفيذ اتفاق الرياض التي أعلنتها الرياض أخيرا عن هذا السياق، إذ تعكس دلالة «التسريع» الخفة السعودية في «سلق» ترتيبات شكلية آنية لا تقدم حلولاً، وهو ما يخفي تواطؤها في إفشال تنفيذ الشق العسكري، وفق الصيغة الأولى لاتفاق الرياض الذي كان من الممكن أن يحقق أرضيةً ملائمةً لشراكة سياسية مؤقتة، إذ تؤكد بنود آلية تنفيذ اتفاق الرياض الخلل في المقاربة السعودية للصراع في جنوب اليمن، إذ إن اجتزاء بنود الملحق العسكري لا يخلخل بنية الصراع، بل ويرتب وضعاً في مدينة عدن لصالح المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث نصّت بنود الآلية على تخلي المجلس الجنوبي عن الإدارة الذاتية، مقابل تعيين الرئيس هادي لمحافظ ومدير أمن مدينة عدن. وكذلك تكليف رئيس الوزراء الحالي معين عبد الملك بتشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، وممارسة أعمالها من عدن، بالإضافة إلى خروج القوات العسكرية من المدينة، وكذلك فصل قوات الطرفين في مدينة أبين، فعلى الرغم من تسويق السعودية آلية تنفيذ اتفاق الرياض بوصفه صيغة ممكنة لإنهاء صراع فرقاء السلطة في جنوب اليمن، فإن تنفيذ الآلية يصطدم بالواقع العسكري في الجنوب، وتموضعات فرقاء الصراع التي لم تعمل السعودية على حلحلتها، بل قفزت عليها، فمن جهةٍ حصرت الآلية مشكلة الصراع في جنوب اليمن بإعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية للجنوب، فيما تكمن المشكلة في الأحزمة والقوات التابعة للمجلس التي أنتجت هذا الوضع، والتي لا بد من تفكيكها أولا قبل المضي إلى تسوية سياسية. ومن جهة ثانية، اشترطت الآلية انسحاب القوات العسكرية من محافظة عدن إلى خارجها، فيما مكّنت الآلية المجلس الانتقالي من السلطة في المدينة، ومن ثم من الصعب إجباره على سحب قواته من عدن، وترك المجال لخصومه. ومن جهة ثالثة، نصت الآلية على فصل قوات الطرفين في مدينة أبين، من دون التأكيد على ضرورة تطبيع الأوضاع السياسية والعسكرية في المدينة، في وقتٍ فشلت قوات المراقبة السعودية في وقف إطلاق النار بين المتصارعين. ومن جهة رابعة، يمثل فرض المحاصصة المناطقية بين الشمال والجنوب في الحكومة بوصفه معيارا للتمثيل السياسي، لا الكفاءة، تعطيلاً لها قبل ولادتها، ويعيق أعمالها في إدارة المناطق المحرّرة.

تتباين مكاسب الفرقاء اليمنيين حيال آلية تنفيذ اتفاق الرياض في حال تنفيذها، وذلك بحسب المعادلة التي كرّستها على الأرض، بما في ذلك ثقلها السياسي أمام حلفائها وخصومها. وفي هذا السياق، استطاع المجلس الانتقالي الجنوبي فرض شروطه على منافسيه، إذ مثلت آلية تنفيذ اتفاق الرياض مكسباً سياسياً للمجلس، بفرض تنفيذ الخيار السياسي، وبقاء قواته العسكرية ورقة ضغط على السلطة الشرعية. وبموجب بنود الآلية، أصبح المجلس طرفا سياسياً رئيسا في الحكومة المقبلة، سواء احتكر نسب تمثيل الجنوب أو شاركته قوى جنوبية أخرى موالية للرئيس هادي، إذ منحته الآلية شرعية سياسية كاملة، ليس فقط في الحكومة وإنما طرفا مفاوضا عن الجنوب في التسوية النهائية مع جماعة الحوثي. ومن جهة ثانية، تراجعه عن الإدارة الذاتية للجنوب مجرّد إجراء شكلي، لا يغير من حقيقة سيطرته السياسية والعسكرية على مناطق في الجنوب، بما فيها العاصمة عدن، بل منحته الآلية وضعا جديداً، فبينما كانت إدارته سياسية ومنقوصة من خصومه، فإنها أصبحت الآن تنفيذية بموجب الشرعية التي اكتسبها. ومن جهة ثالثة، فإن تعين الرئيس هادي محافظ مدينة شبوة السابق، أحمد حامد لملس، الذي أقاله الرئيس هادي بعد تفجّر الصراع مع المجلس الانتقالي، محافظاً لمدينة عدن، بموجب اتفاق الرياض، يشرعن لسيطرة الانتقالي على العاصمة، كونه الأمين العام للمجلس الانتقالي الجنوبي، ما يمكّنه من فرض سيطرة الانتقالي على المرافق الحكومية، كما أن عودة الحكومة، في حال تشكيلها، إلى عدن، مشروطة بموافقة الانتقالي على ذلك. ومع تعدّد المكاسب السياسية التي حصدها المجلس الانتقالي من آلية تنفيذ اتفاق الرياض، فإن هناك مخاطر قد تؤثر على مكتسباته السياسية في جنوب اليمن، إذ إن قبوله المشاركة في حكومة تحت شرعية الرئيس هادي تحوله إلى سلطة، وبالتالي لا يستطيع أن يلعب دور المعارضة، وهو ما يعني اضطلاع قوى جنوبية بهذا الدور، بما في ذلك تحميله مسؤولية تدهور الخدمات في مناطق الجنوب، ما قد يؤدي إلى ضرب شعبيته في الشارع الجنوبي. ومن جهة أخرى، قد يؤثر انخراط المجلس الانتقالي في الحكومة على تركيبته السياسية غير المتجانسة، والتي اتضحت أخيرا باستبعاد الأصوات الراديكالية من منابر الإعلام الموالية له، كما أنه لن يستطيع تمثيل كل الأطياف السياسية الموالية له في الحكومة المقبلة، ما قد يؤدّي إلى تصدّع المجلس، وتفجر الخلافات في صفوفه.

> لا تحقق الحلول الفوقية القادمة من خارج التوافقات المحلية اليمنية شراكة متكافئة، ولا تخدم فرص السلام

في المقابل، أربك اتفاق الرياض منظومة السلطة الشرعية التقليدية، بما في ذلك تغيير طبيعة التحالفات البينية والعابرة لمعسكرات الحرب، إلا أن القوى السياسية المنضوية في الشرعية تبدو أفضل حالاً من رأسها، ففيما تتكئ الأحزاب على تحالفاتها البينية في جبهة خصوم حزب التجمع اليمني للإصلاح، لفرض استحقاقها السياسي في الحكومة المقبلة، فإن «الإصلاح» يعتمد على قوته العسكرية على الأرض، للحفاظ على تمثيله السياسي، بحيث لا تستطيع السعودية، وخصومه، إزاحته في الوقت الحاضر، مع محاولة خصومه حصاره سياسياً، إلا أن تنفيذ اتفاق الرياض، وفق محددات الآلية السعودية، أفقد الرئيس هادي أوراقه السياسية التي يعتمد عليها في إدارة تحالفات أنصاره ومنافسيه، إذ منح هادي حق تعيين وزارات سيادية، بما في ذلك مدير أمن مدينة عدن، اللواء أحمد محمد الحامدي، فيما خضعت التعيينات الأخرى للقرار السعودي، ما يعني تجريد هادي من صلاحياته رئيس دولة، وإنْ ظلت رمزيته غطاء تحافظ عليها السعودية لاستمرار تدخلها في اليمن، مع تصديرها شخصياتٍ معارضة لهادي، وتسويقها محلياً وإقليمياً، وكذلك تقييد الدخول والخروج من اليمن لمعارضيها من جناح هادي، ومع ضعف الرجل، وفشله في الاحتفاظ بالقرار السياسي، فإنه قد يحاول المناورة سياسياً لتجاوز القيود السعودية، من خلال اعتماده على القوى العسكرية التابعة لحزب الإصلاح، لتغيير المعادلة العسكرية في المناطق المحرّرة، لتحقيق توازن يخدم بقاءه رأسا للشرعية، مع توظيف «الإصلاح» ذلك لفرض سلطته، بالإضافة إلى منازعة المجلس الانتقالي في تمثيل الجنوب، من خلال تصدير قوى جنوبية موالية له، كتحريكه مظاهرات مؤيدة له في مدينة أبين، وحراك المؤتمر الجامع في مدينة حضرموت، فيما يوظف تكتل «أحمد الميسري - صالح الجبواني - عبد العزيز جباري»، الوزراء السابقين في الشرعية، لحشد مناصريه، وتوسيع شعبيته، فضلاً عن إدانة الأجندات السعودية - الإماراتية في اليمن، وكذلك تجنيد قوى جديدة قد تمكّنه من تحقيق مكاسب سياسية، وإنْ كانت مناورات الرئيس هادي محدودة ومشروطة بالسقف الذي وضعته السعودية لحليفها. وبالطبع تعكس أداء العاجز منزوع الأنياب.

ما بين الرياض وأبو ظبي، لا عدن ولا صنعاء، يتنقل يمنيون قليلو الحيلة لكسب رضى مموليهم، بغرض الفوز بتمثيل سياسي في الحكومة «اليمنية» المقبلة، فيما يستميت الهواة الإقليميون الفاشلون في تأبيد خراب اليمن الكبير، وترسيم معالم الفوضى التي يديرونها بذكاء.

(كاتبة يمنية)

# صحافيون بلا أخلاق مهنية

بشير البكر

لو أن هناك هيئة قانونية متخصصة تتابع عمل وسائل الإعلام العربية، لحكمت بإغلاق عدد كبير من المواقع والصحف ومحطات التلفزة، بسبب الأخطاء التي يتم ارتكابها، والتعدّيات التي تجري على قواعد المهنة والمهنية. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حققته وسائل الإعلام العربية على مستوى توظيف التقنية والوسائل الحديثة، للوصول إلى قطاع واسع من الرأي العام، إلا أن هناك عطباً أساسياً يكمن في ممارسة المهنة التي لا يفرّق بعض من يعيشون منها بين الكتابة والمصارعة الحرة، ولذلك يكتب هؤلاء وكأنهم يصارعون ولا يتكلمون إلى رأي عام، يريد أن يقرأ لهم، لا أن يتفرّج على عرض عضلاتهم.

وإذا أردنا أن نخفّف من قسوة الأحكام على الصحافة، ونتجاوز الأخطاء المهنية، فإن ما لا يمكن السكوت عنه هو الجرائم التي يتم ارتكابها كل يوم باسم حرية الرأي وحق التعبير. وهنا يجري التجاوز والتطاول على الآخرين، أفراداً كانوا أم مؤسسات، نظراً إلى غياب قوانين تردع الجنوح الذي يقوم به صحافيون، يعملون في منابر ذات مواصفات دولية، مكّنتهم من سمعة وشهرة يجري توظيفهما في المكان الخطأ، بالتعدّي والتطاول على الآخرين. ولو أن هؤلاء الصحافيين اتبعوا أساليب الحوار، لكانوا استحقوا كل تقدير واحترام، ولكنهم يصرّون على قلة الأدب.

ومن يهدّد الصحافيين الآخرين بـ«السحق بالأحذية»، لأنهم كما يصفهم «ملاحدة»، لا يختلف عن حكّام مارسوا قتل صحافيين بالرصاص من أجل إسكات صوت الكلمة. وهذا الصحافي الذي يخاطب زملاء المهنة بهذه اللغة لا يستحق شرف حمل القلم أو الجلوس على منصة تلفزية يحاور شخصيات رأي عام عن تجاربها الإنسانية والسياسية، بل يجب أن يتم تجريده من هذا الامتياز الذي لا يحقّ لأحد حمله غير الذين يؤمنون بأن مهنة الصحافة سامية، وتعلو على الحساسيات الذاتية، وشرطها الأول والأخير التحلي بأخلاق رفيعة، تضع الصحافي على قدم المساواة مع صناع المصير الإنساني، والمدافعين بلا هوادة أو شرط عن الحق العام.

ومن ناحيتي، أترفع عن الرد على الذي يهدّدني بالسحق، ولكني لن أتنازل عن حقي في أن أقاضيه أمام المحاكم الدولية المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حياة الصحافيين وكرامتهم. وإذا كان هذا النمط من الإعلاميين الذين وصلوا إلى مواقع متقدمة في بعض وسائل الإعلام يظن أنه فوق القانون فهو واهم. ومثلما يخاف جنرالاتٌ كثيرون ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية من السفر إلى بعض بلدان أوروبا، فعلى هؤلاء أن يعرفوا أن هناك تشريعات تطاولهم وتقتصّ منهم عاجلاً أم آجلاً.

وتبقى هناك مسؤولية تقع على وسائل الإعلام التي تفتح منابرها لهذا النمط من الإعلامي البلطجي، الذي يسيء إلى مصداقيتها، حتى لو كانت جماهيريته تملأ الدنيا وتشغل الناس. وفي عالم المهنية، لا يجري النظر إلى هذا النوع من الصحافيين باحترام.

وفي نهاية الأمر، إن انتصار أي قضية هو في قوة حمولتها الأخلاقية، ومصداقيتها في نظر الرأي العام، وحين يتكلم صحافي بلا أخلاق باسمها، فإنها تخسر من رصيدها وتفقد من احترامها. ومن واجب كل غيور على قضايا الناس التي تتعرّض اليوم للتصفية من تحالف أعداء الحرية أن يقاطع هذا النوع من الصحافيين الذين يقفون في الصف المضاد لقضايا الحرية والعدالة وأخلاق المهنة وشرفها.

الصحافي الذي لم يقف إلى جانب العدالة في قضية جمال خاشقجي، والتضامن مع زملاء المهنة المساجين في السجون العربية من مصر إلى الإمارات والسعودية وسورية، لا يفقد الشرف المهني فحسب، بل الأخلاق والضمير أيضاً.

# لبنان: هل يأتي يوم الحساب؟

جمانة فرحات

مرّت أربعة أيام على انفجار مرفأ بيروت. لم يستقل أو يعتقل أي مسؤول لبناني. خرجت الحكومة على اللبنانيين، لتخبرهم أنها قررت وضع المسؤولين عن التخزين في العنبر رقم 12 وحراسته قيد الإقامة الجبرية بانتظار نتائج التحقيق. حتى أن أحد الوزراء اعترض على ذلك، مطالباً بالاكتفاء بمنع السفر. يُخيل لمن سمع الخبر والاعتراض أنّ الذين قيدت حركتهم هم كبار مسؤولي هذا المرفأ، المدنيون منهم والعسكريون وعلى كثرتهم، أو يتهيأ له أن من بين هؤلاء رؤساء حكومات ووزراء. لكن لا شيء من ذلك صحيح.

كما جرت العادة في لبنان، سيدفع الثمن أولاً صغار الموظفين. أما كبارهم، القتلة الحقيقيون، فيعتقدون أنهم سيكونون في منأى عن العقاب، وسيفلتون من جريمتهم الجديدة، ولذلك هم يفكرون من الآن كيف سينهبون أي مساعدات مالية ستقدّم، كيف سيقتسمونها في ما بينهم، وأي جزء من المرفأ سيكون من نصيبهم عند إعادة إعماره.

نزفت بيروت في أيدي أبنائها وعلى أجسادهم، الذين اعتادوا الهزائم والانكسارات والانفجارات، ثم النهوض والتمسك بالحياة، لكنهم اليوم أكثر من أي وقت مضى استنفدوا قدرتهم، وحتى رغبتهم في النجاة. جل ما يطلبه اللبنانيون المحاسبة الجادّة للمسؤولين عن الجريمة، بما يعنيه ذلك من إطاحة الرؤوس الكبيرة قبل الصغيرة. لن يضطرّ اللبنانيون، هذه المرة، للبحث أو التكهن عن المتسبب في دمار مدينتهم، وفي تبخر جنى أعمارهم والمأوى الذي كان يحميهم.

من قرّر وضع أكثر من 2700 طن من نيترات الأمونيوم في العاصمة، بين أحيائها التجارية والسكنية، هو من يجب أن يُحاسب. من سمح باستمرار تخزين هذه المواد أكثر من ست سنوات، وهو يدرك أنها بحجم قنبلة نووية قادرة على محو أحياء كاملة هو من يفترض أن يُعتقل. كل من عرف بهذه الجريمة وغض بصره عنها يجب أن يعاقب.

من أرسل فرقة كاملة من رجال الإطفاء إلى العنبر رقم 12 من دون أن يخبرهم ما في داخله يجب أن يدفع الثمن. من علِم بخطورة الحريق، ولم يطلب إخلاء المرفأ والمنطقة المحيطة وكل من مرّت على مكتبه وثيقة أو ورقة لها علاقة بحاوية الموت مسؤول عن كل قتيل وجريح ومشرد.

حيوات كاملة انتهت أو تحطمت.. ماذا يمكن أن يفعل هؤلاء بالشعب أكثر من ذلك؟ فحتى القنبلة المدمرة كان لديهم فائض من قلة المسؤولية والاستهتار والفساد لوضعها في قلب العاصمة. يريدون التحقيق مع أنفسهم في الجريمة. هل من أحد قادر على تصديق أنهم سيدينون أنفسهم. هل سيقولون نحن قتلة ومجرمون وفاسدون؟ هل سيعترفون بأنهم مسؤولون عن أكثر من مائة قتيل وخمسة آلاف جريح وثلاثمائة ألف مشرّد بلا مأوى؟ مخطئ كثيراً من يتوهم ذلك. هذه السلطة الحاكمة والوقحة، وإلى جوارها كل القوى السياسية التي شاركت في الحكم منذ ما بعد انتهاء الحرب الأهلية، ترى في اللبنانيين مجرّد أرقام. تفجيرهم بقنبلة وقتلهم وسرقة حياتهم لا يستدعي استقالة واحدة أو اعتقالاً واحداً.

تهديد ثروات هذه الطبقة، حصون فسادها، أو كلمة انتقاد بحقها هي فقط الأمور التي تجعلها تستنفر وتستشيط غضباً فقط، فتنهال بالتهديد والوعيد، تماماً مثل ذلك العسكري الذي حاول أمس منع إحدى المراسلات استكمال استصراح شقيق أحد المفقودين، فقط لأنه كان يسأل عن مصيره وعن المسؤول عما جرى. لن يرضى هذا النظام عن اللبنانيين إلا بفنائهم أو استسلامهم التام لجبروته. أما اللبنانيون، أقله الذين خسروا ذويهم، والذين عبروا فوق الجثث المتفحمة، والذين لا يزال صوت الانفجار يتردّد في آذانهم ويطاردهم حتى في نومهم، فلن يسامحوا. بالنسبة إليهم يأملون، من دون أن يكونوا على يقين، أنه سيأتي يوم الحساب من زمرة المجرمين والفاسدين.

# الهجوم على عزمي بشارة... «اعدِلوا هو أقرب للتقوى»

**أسامة أبو ارشيد**

كثيراً ما تكون مفاهيمنا التأسيسية والأخلاقية في الحياة حصيلة قناعات انحفرت في وعينا، وانغرست في صدورنا، صغاراً، ومن ثمَّ، ومن حيث لا ننتبه، تراها تؤطّر بعض أفكارنا وتصوراتنا عن أشياء معينة، وتوجه سلوكنا وتضبطه في سياقات أخرى. من ذلك، على سبيل المثال، أنني ما زلت أذكر درساً، سمعته طفلاً في المسجد، عن رجل صالح سجد فأطال، فوسوس له الشيطان إنك ما تطيل سجودك إلا ليقول الناس إنك تقيٌّ ورع! وتمضي القصة، إن ذلك الرجل الصالح همَّ برفع رأسه، إلا أن الله ألهمه أنه إن أنهى سجوده، فإنه فعلاً يكون يقوم بذلك رياء الناس، وليس خشوعاً وتقوى لله وحده.

تداعى هذا الخاطر إلى ذهني، أو ربما استدعاه اللاوعي لديَّ، وأنا أتابع الحملة الشرسة على كل من المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الذي، للأمانة، أعمل فيه باحثاً غير متفرغ من واشنطن، والتلفزيون العربي، والذي، للموضوعية أيضاً، أشارك محللاً سياسياً في بعض برامجه، وصحيفة العربي الجديد، التي أكتب فيها مقالاً أسبوعياً. وتكثف الهجوم على تلك المشاريع في شخص الرجل الذي يقف وراءها ويشرف عليها، عزمي بشارة. وبناءً على ما سبق، أحسب أن سبب تداعي الخاطر الذي استهللت به هذا المقال، أو استدعائه، في حالتي، أصبح واضحاً، فأنا مرتبط بالمشاريع السابقة ومن يقف وراءها، وهم محل الهجوم اليوم، وبالتالي فإن أي كلمة إيجابيةٍ مني قد تغدو متهمة بالتملق والتزلف. إلا أن بعضاً من التأسيس المفاهيمي والأخلاقي المُخْتَزَنِ في وعيي أو لا وعيي يأبى عليَّ إلا أن أقول ما أراه كلمة حق أدين بها لربي أولاً، ولضميري ثانياً، وللحقيقة ثالثاً، متجاوزاً في ذلك رهبة الاتهام في ديني وخلقي واستقلالية رأيي، وهو الأمر الذي أوضحه تالياً.

مبدئياً، أنا ممن أساءهم ما قام به زميل يكتب في هذه الصحيفة من استهزاءٍ بأسلوب سخيف، على صفحته على فيسبوك، بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس الشؤون الدينية التركية، علي أرباش، على خلفية إعادة متحف آيا صوفيا في إسطنبول مسجداً. مشكلتي في سخافة الاستهزاء، لا في حق النقد والاعتراض، حتى وإن اختلفت مع أرضيتهما ومنطلقهما. لم أكن لأعلم بما كتبه الزميل لولا أن أذاع بعض الأشخاص الأمر، ومنهم أصدقاء. الرجل قال ما قال على صفحته الخاصة على «فيسبوك»، وهو حرّ في رأيه، كما أننا أحرار في آرائنا المخالفة له، وأحرار في نقدنا إياه، وبقسوة كذلك. وعلى الرغم من استبشاعي كيفية تصويره المسألة، بطريقة أراها معيبة، ولا تحمل احتراماً لقضية تحمل رمزياتٍ لأناس كثيرين، إلا أنه لم يمسّ، مباشرةً، في هذا الموضوع، بثابت أو مقدّس إسلامي.

أبعد من ذلك، كثيرون ممن يَحْتَفِلُ بهم بعضنا، أو يعيد نشر ما يكتبونه على «فيسبوك» أو تغريداتهم على «تويتر يسيئون» أكثر من ذلك أحياناً، بما في ذلك في برامجهم التلفزيونية، وعبر محطات تلفزة معروفة، ولكن يختار بعضنا الصمت عنهم، بمن فينا بعض من يقفون خلف الحملة الراهنة ضد تلك المؤسسات الإعلامية والبحثية وعزمي بشارة. مرة أخرى، هذا ليس تبريراً لما أراه فعلاً مستبشعاً، وأنا ممن تشرفوا غير مرة بلقاءات مع أردوغان وأرباش، في أميركا وتركيا، ولم ألمس فيهما إلا إخلاصاً، ولم أجد منهما إلا حباً وحرصاً على الإسلام والمسلمين، على عكس ما حاول أن يوحي به صاحب المنشور الذي أثار الزوبعة. وكثيراً ما عبّرت عن رأيي هذا في فضاءاتي الخاصة، بل وفي مقالات، بما في ذلك في «العربي الجديد»، ولم يسعَ أحد يوماً إلى لجم رأيي، ولا أقبل من أحد أن يتدخل فيه أصلاً. بمعنى آخر، لم يكن الأمر يحتاج إلى هذا التضخيم وشنّ حملة شعواء على بشارة والمشاريع التي يُشرف عليها، ومحاولة تَحْبيكِ خطوط مؤامرةٍ موهومةٍ ضد الإسلام ودولة قطر يُزْعَمُ وقوفه وراءها، اللهم أن يكون الهدف هو ذلك بعينه، أي إجهاض جهده ومشروعه، وليس غضباً من منشورٍ سخيفٍ يفتقد اللّياقة والاحترام.

ليست هذه السطور طلباً لعداوة أحد، ولا هي سعي إلى توتير العلاقة مع أصدقاء أحرص على صداقتهم. كذلك فإنها ليست تملقاً ولا تزلفاً لأحد، وهي ليست طمعاً في رضى أحد، بل أزعم أن الأسلم، في حسابات الوضاعة السياسية والمصلحية هو الصمت لمن هو مثلي، خصوصاً إن كان صاحب الشأن لا يتوقع شيئاً مني، دع عنك، أنه قد لا يعجبه المقال أصلاً. ولكن، وكما سبقت الإشارة، ثمَّة مفاهيم تأسيسية وأخلاقية عندي تمنعني من أن أسكت عن كلمة حق أراها وأؤمن بها، مهما كان ثمنها المفترض. منطلق هذه السطور قول المولى جَلّ وعلا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» (المائدة: 8). من نافلة القول أنه لا توجد عداوة بيني وبين بشارة، والذي هو مفكر عربيٌّ عميق ومُلْهَمٌ. وأزعم أن كثيرين ممن يهاجمونه اليوم لا توجد بينهم وبينه عداوة جذرية، سواء لناحية الفكر أو الغاية المتمثلة في التأسيس لديمقراطية عربية واعية ومتحرّرة من أنظمة قمعية متخلفة. هذا لا يعني تبخيس الاختلاف في المشارب الفكرية والسياسية والفلسفية والمنهجية. ولكن، ما أعرفه أن من يشنون الحملة على بشارة يتحالفون مع مخالفين لهم إيديولوجياً وسياسياً، بل وحتى دينياً. ومن ثمَّ يصبح الغمز من قناة الرجل لناحية دينه واتهامه بـ«الصليبية» ومحاولة العبث بكنه الإسلام وروحه، دونما دليل بَيِّنٍ أبلج، تجنياً في الحد الأدنى، وقرينة وجود حسابات أخرى.

ألمحت إلى ترددي في كتابة هذا المقال. ولكن، وفضلاً عن التأسيس المفاهيمي والأخلاقي المحفور في وعيي، طفلاً، المشار إليه آنفاً، وجدت أن «طلب السلامة» لا يجدي، فالمعركة مفروضة على من هو مثلي. وسواء تكلمت أو لم أتكلم، فأنا مشمول في الهجوم، الذي وصل إلى حدّ اتهام «إسلاميين»، حُسِبْتُ عليهم، بأن بشارة يستخدمنا «ديكورات تجميلية»، وبأنه «اشترى ذممنا»! بل إن أحدهم شنَّ هجوماً لاذعاً، يفتقد للأخلاق والأدب والمروءة، على الأستاذ الكبير الفاضل، سيف عبد الفتاح، لأنه يعمل في المركز العربي (وهو لا يعمل فيه)، ومشكّكاً في نياته ودوافعه، ولا يتردّد هؤلاء في المزايدة علينا وكأننا نبيع ديننا ومبادئنا بعرض الحياة الدنيا، في حين يزكّون فيه أنفسهم!

لهؤلاء أقول: ليس مثلنا من يبيع دينه أو مبدأً يؤمن به، مهما كان الثمن ومهما كانت الإغراءات. أنتم لستم أحرص منّا على ديننا وعقيدتنا. وإني لأعجب إن كان بعض نافخي الكير من هؤلاء قد رأوا منا موقفاً، أو قرأوا لنا رأياً فيه تنازلاً عن مبدأ. لن تجدوا، أتعلمون لماذا؟ أولاً، لأننا لا نقبل ذلك على أنفسنا. وثانياً، لأن عملنا قائم على كفاءتنا، ولا نقبل صدقة أحد أو منّته أو استغلاله. وثالثاً، لأن أحداً لم يطلب منّا ذلك، ولن يطلبوا أبداً. وكما أن في التلفزيون والصحيفة وغيرهما من مشاريع إعلامية في مؤسسة فضاءات ميديا من قد يكون عندهم حساسية من أنماط التَدَيُّنِ والمتدينين، وليس بالضرورة من الدين نفسه، ولا يحجر أحد عليهم، ما دام لم يتجاوزوا على حقوق غيرهم، فإن فيها مُتَدَيِّنِينَ يمارسون تَدَيُّنَهُم بحرية، ولا يحجُر أحدٌ عليهم أيضاً. يكفي أي موضوعيٍّ أن يتابع مقالات الرأي في هذه الصحيفة ليرى تنوّع مشارب كتابها.

لي مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قرابة ستة أعوام، وهي المدة التي أكتب فيها مقال رأي أسبوعي في «العربي الجديد». هذه شهادة حق. لم يحدث يوماً أن طلب مني عزمي بشارة، أو أحد حوله، أن أعبّر عن موقف معين. أيضاً، لم يحدث يوماً، أن مُنع مقال لي من النشر، أو تلوعب في محتواه، لأنه لم يعجب الإدارة، وبعض مقالاتي، بالمناسبة، تحمل نفَساً «إسلامياً» أو تدافع عن الإسلاميين. أبعد من ذلك، لم يراجعني بشارة يوماً، عاتباً أو ناقداً، في رأي كتبته، على الرغم من أني أعلم أن بعض آرائي قد لا تعجبه. ومن باب الموضوعية، راجعني مرة واحدة عاتباً بسبب مشاركة لي في أحد برامج التلفزيون العربي، استخدمت فيها لغة غير أكاديمية وغير مهنية في نقد حركتي حماس وفتح معاً، مع أن مشاركتي كانت كـ«محلل سياسي». يومها قال لي: من حقك أن تعبّر عن رأيك كما تشاء، ولكن ليس من المناسب أن تستخدم صفتك باحثاً في المركز في زجّنا في معركة لسنا طرفاً فيها. إذن، كانت مشكلته في تحولي إلى طرف في معركة فصائلية وسياسية، على الرغم من أنه كان من المفترض أني أتحدث بصفتي باحثاً في المركز، ولم تكن المشكلة في الرأي نفسه. ليس عزمي بشارة أو أحد حوله، أن أعبّر عن موقف معين. أيضاً، لم يحدث يوماً، أن مُنع مقال لي من النشر، أو تلوعب في محتواه، لأنه لم يعجب الإدارة، وبعض مقالاتي، بالمناسبة، تحمل نفَساً «إسلامياً» أو تدافع عن الإسلاميين. أبعد من ذلك، لم يراجعني بشارة يوماً، عاتباً أو ناقداً، في رأي كتبته، على الرغم من أني أعلم أن بعض آرائي قد لا تعجبه. ومن باب الموضوعية، راجعني مرة واحدة عاتباً بسبب مشاركة لي في أحد برامج التلفزيون العربي، استخدمت فيها لغة غير أكاديمية وغير مهنية في نقد حركتي حماس وفتح معاً، مع أن مشاركتي كانت كـ«محلل سياسي». يومها قال لي: من حقك أن تعبّر عن رأيك كما تشاء، ولكن ليس من المناسب أن تستخدم صفتك باحثاً في المركز في زجّنا في معركة لسنا طرفاً فيها. إذن، كانت مشكلته في تحولي إلى طرف في معركة فصائلية وسياسية، على الرغم من أنه كان من المفترض أني أتحدث بصفتي باحثاً في المركز، ولم تكن المشكلة في الرأي نفسه. ليس عزمي بشارة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إليها، وتدميرها هي والمدن الغربية الكبيرة العصية على الإخضاع.

> كثيرون ممن يهاجمون بشارة اليوم لا توجد بينهم وبينه عداوة جذرية، سواء لناحية الفكر أو الغاية المتمثلة في التأسيس لديمقراطية عربية واعية

> قد يكون لبشارة رأي في إيديولوجيا وطرق عمل ما توصف بتيارات «الإسلام السياسي»، لكنه أبداً ليس معادياً لها

اقترفت حكومات العملية السياسية السابقة لحكومة الكاظمي جرائم منظمة، يعد بعضها جرائم حرب، بحق الشعب العراقي، وكل منها تستر عليها أمام الشعب بإنشاء لجان تحقيق توضع نتائجها على الرفوف وتهمل تماماً. والبادي أن الحكومة الراهنة تسير على معادياً للإسلام، ومن ادّعى غير ذلك، فعليه أن يأتي ببرهان ساطع. وهو ليس «صليبياً» كما يقول أحد من شهرتهم البضاعة المزجاة في زمن وسائل التواصل الاجتماعي. وهو ليس «صهيونيا» ولا «جاسوساً» كما يزعم بعض التافهين من سقط المتاع. بل دعوني أجزم بالتالي: لقد جلست إليه مرات كثيرة، ولي معه نقاشات مطولة، ولم أرَ منه إلا احتراماً للإسلام. وشخصياً، أرى فيه نتاج حضارة الإسلام. أيعقل أن يكون العقل المفكر وراء مشروع «معجم الدوحة التاريخي للغة العربية»، الذي يروم حفظ اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، وتعزيز دورها، عدواً للإسلام؟ قد يكون لبشارة رأي في إيديولوجيا وطرق عمل ما توصف بتيارات «الإسلام السياسي»، ولكنه أبداً ليس معادياً لها. أقول كلاماً أنا مسؤول عنه. وفي ما أعلم، فأغلب المثقفين الإسلاميين، أنفسهم، لا يخلطون بين الإيديولوجيا والدين. أما مسألة أنه «صهيوني»، وهي بالمناسبة تعريض بكونه فلسطينياً من أصل مليون ونصف مليون، هم صامدون على أرضهم التاريخية، فهذه قمة المهزلة. قل ما شئت في آرائه السياسية حول الصراع قبل أن يخرج هارباً بحريته من دولة أبارتايد نافح، ولا يزال، عن حق شعبه فيها، لكن أن تزعم أنه عميل لها، فهذا عيب وسفالة. وأزيدكم من الشعر بيتاً، أنا ناشط من أجل فلسطين في أميركا، ويكفي أن تضع اسمي في «غوغل» بالإنكليزية، لترى حجم التشويه والهجوم الشرس الذي أتعرّض له من اللوبي الصهيوني هنا، ومع ذلك، فإني ما وجدت إلا الدعم والمؤازرة المعنوية من عزمي بشارة.

باختصار، أعلم أن هناك تَنَمُّراً إيديولوجياً ضد المُتَدَينين، وأنا قادر على أن أكتب في ذلك كتباً، ولكن هذا ليس موجوداً في المركز العربي والتلفزيون والصحيفة (وغيرهما من مشاريع إعلامية وعلمية)، من دون أن أنفي إمكانية وجود بعض المُتَحَسِّسينَ من المُتَدَينينَ، ولكني أزعم جازماً بأن عزمي بشارة ليس منهم، ولا يسمح بذلك، ولا هو يحاكم الناس على أساس الخلفيات الإيديولوجية التي ينتمون إليها. أتكلم من موقع خبرة وتجربة، وأعلم يقيناً طيبة الرجل الشخصية، وأخلاقه العالية، وتعاطفه مع الناس، ومسارعته إلى النجدة إن كان ذلك ضمن استطاعته. وإن أحببتم، أستطيع أن أذكر لكم نماذج من التَنَمُّر الإيديولوجي على متدينين في مؤسساتٍ يعمل فيها بعض من يشنّون الحملة الشعواء اليوم، التي أتمنى أن تقف عند هذا الحد، وأن نناقش الفكرة بالفكرة، وأن نعمل معاً لما فيه خير أمتنا وحريتها وكرامتها.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

# جرائم «حماة العرض والشرف» في العراق

**ولاء سعيد السامرائي**

هزّ فيديو بثته مواقع التواصل الاجتماعي العراقيين في داخل بلدهم وخارجه، يظهر فيه صبي يتيم الأب، لا يتجاوز الستة عشر عاماً، نحيفا محاطا بخمسة عناصر عسكرية، بينهم ضابط، من قوات حفظ القانون، وهم يهينونه بخلع ملابسه بالكامل وتقطيع شعره وإجباره على وصف جسد والدته بعبارات خادشه للحياء، ثم ضربوه. مشهد الإهانة الذي تعرّض له الفتى واحد في سلسلة لا نهاية لها من إهانات تتوالى على الشعب العراقي وأبنائه، فقبل أسابيع اغتيل المحلل السياسي، هشام الهاشمي، وقبله صحافيون. وشهدت ساحات في بغداد وغيرها من مدن العراق، منذ أكتوبر/ تشرين الأول، اغتيال أكثر من ألف شاب من المتظاهرين السلميين.

وهناك عدد هائل من السجناء والمغيبين والمخطوفين في سجون حكومية، وسجون تابعة لعصابات الميليشيات الولائية، أظهرت قنوات تلفزيونية أهاليهم وأطفالهم يبكون، ويطالبون رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، بالإفراج عن أبنائهم الذين يقبعون في السجون منذ سنوات بدون تهم، إلا أنهم ينتمون لمناطق معينة في العراق، بل أخرج ناشطون صورا سابقة، أكثر إيلاما مما شوهد في الفيديو أعلاه، تعذيب أطفال وقتلهم لمجرّد فعل القتل، أحدهم من الموصل تم سحقه تحت دبابة. ونشر عراقيون لقطاتٍ سابقة لأطفال، تم تعذيبهم وقتلهم في الموصل والأنبار، مع تعليقات يتساءلون فيها عن أوضاع السجناء والمعتقلين والمغيبين في سجون الحكومة والمليشيات، وكيفيات التعامل معهم؟

ما يحدث في العراق من نماذج هذا المشهد المهين للإنسان وللكرامة يتكرّر مرات عديدة يوميا في الأحياء والمدن، وفي الساحات، وفي مراجعات الدوائر الحكومية، وخصوصا في السجون المكتظة بالأبرياء والمعتقلين من دون تهمة، وإنما تم احتجازهم لأصولهم المناطقية، بدليل أرقام السجون، وتقارير المنظمات الحقوقية الدولية، منها منظمة العفو الدولية، وكذا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

لم يعد من الصعب على أي عراقي اليوم، وبعد سبعة عشر عاما من الاحتلال، أن يلمس أن جرائم القوات الأمنية الحكومية، بمختلف تسمياتها وملحقاتها من المليشيات، ضد العراقيين، منهج، وليست تعاملا فرديا. بل هي عقيدة أحزاب العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال الأميركي، بعد اجتثاث الجيش العراقي السابق وإبادته، بحجة الطائفية، وزج أكثر من مليون عراقي في السجون، بدأت التأسيس لجيش ضعيف، وتقوية مليشيات جاءت من إيران، والتأسيس لمليشيات جديدة تابعة للحرس الثوري الإيراني لحماية النظام. وليس هذا فحسب، بل يدعو معمّمون ظهروا بعد الغزو الأميركي القوات الأمنية والعسكرية، في كل مناسبة، إلى قتل كل من يرفض العملية السياسية ويريد الانقلاب على الحكم، عملا بأكثر الأقوال تعبيرا لهذه الحالة قول رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، الذي طردته الولايات المتحدة من منصبه: «بعد ما ننطيها»! بل تستمر الحكومات بعد المالكي على نهجه، خصوصا بعد تشكل الحشد الشعبي، وتمدّد المليشيات التي أسسها قاسم سليماني، والمرتبطة بالحرس الإيراني، والمسمّاة الولائية، وتتويج رئيس الوزراء المقال، عادل عبد المهدي، هذه الفصائل في العراق واعتبارها أهم من الجيش العراقي، والمدافع الأول عن الحكم ضد الشعب. وقد تأسست، في أثناء رئاسة عبد المهدي الحكومة، قوات حفظ القانون التي اعتدت على الصبي القاصر وأهانته، من العناصر الولائية وعناصر جيش المهدي التي عاثت فسادا في أولى سنوات الاحتلال. ومن مكتبه الذي يترأسه أحد أتباع المعمّم علي الشهرستاني في قم، باعتراف رئيس الحكومة الأسبق، إياد علاوي، خرجت أوامر القنص والقتل والاختطاف، وفي مقدمتها اختطاف الفتيات المتظاهرات من مسعفات وطبيبات، وتعذيبهن والاعتداء عليهن وقتلهن. هؤلاء هم قتلة ما يزيد على ألف متظاهر سلمي، ومختطفو أكثر من سبعين متظاهرا، في ساحات تحرير العراق.

وعلى الرغم من ذلك، يُصدر رئيس الوزراء أو وزارة الداخلية أو قادة المليشيات بيانات تسمي ما يجري أعمالا فردية، أو طرفا ثالثا، وسمّاها الكاظمي أشباحا! والأدهى أن مليشيات القتل هذه ما تزال تتبجّح بأنها حامية أعراض العراقيين وشرفهم. وهذه نغمة بدأت ولم تنته، منذ إعطاء قائدهم العسكري العام، نوري المالكي، بالتنسيق مع قائد الحرس الإيراني المغتال قاسم سليماني، والاحتلال، الأوامر بانسحاب فرق الجيش من الموصل، وإدخال مسلحي خطى سابقاتها، بدليل رد الفعل على جريمة الصبي. بسرعة أمر رئيسها، مصطفى الكاظمي، بإجراءات متناقضة هزيلة، بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ما ارتكبته بالضبط قوات حفظ القانون. بعدها بُثّ فيديو يظهر فيه رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي، يشاهد فيديو الصبي، ويأمر بإحضار العسكريين الذين أهانوا الطفل لمحاسبتهم. وفي اليوم التالي، جرى عكس كل هذه الإجراءات، وبمخالفة صريحة للقانون العراقي الخاص بمعالجة شؤون الأحداث، إذ بثت وزارة الداخلية فيديو لشقيق الصبي، المتهم بسرقة عجلة، مدعية أنها للصبي نفسه، وذلك بغرض التشويش على الجريمة، واحتواء غضب العراقيين وخروجهم متظاهرين ضد الفعل المشين بحق صبي. ولا يقل تصرّف وزارة الداخلية هذا إهانة للعراقيين عن مشهد الصبي المهان، وغيره من الجرائم التي تستمر على أيدي من يسمّون أنفسهم «حماة العرض والشرف». وحده شباب الشعب العراقي، الثائر منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قادر على إيقاف هذه الجرائم، ووضع حد لحكومات الجريمة المنظمة بحق العراق، وقد أعلنها الشباب صراحة، بمناسبة فيديو إهانة الصبي، حينما قال أحدهم: ليتركنا الكاظمي أمام هذه المليشيات، ونحن نعرف كيف نخلص بلدنا وشعبنا منهم. وقد انتصر شباب ساحات التحرير على الطغمة المليشياوية منذ بداية الثورة، وعزلوها تماما، ولم يبق له إلا تنظيف العراق من رؤوسها، وإحالتهم إلى العدالة، لينالوا جزاء ما فعلوا.

> جرائم القوات الأمنية الحكومية، بمختلف تسمياتها وملحقاتها من المليشيات ضد العراقيين، منهجية

> وحده شباب الشعب العراقي الثائر قادر على وضع حد لحكومات الجريمة المنظمة بحق العراق

(كاتبة عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads